

قانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٨٠

يربط موازنة الهيئة العامة لتنمية بحيرة السد العالي للسنة المالية ١٩٨٠

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

قدرت كل من الاستخدامات والإيرادات للهيئة العامة لتنمية بحيرة السد العالي للسنة المالية ١٩٨٠ بمبلغ ٣١٤٤٠٠٠ جنيه (ثلاثة ملايين ومائة وأربعة وأربعين ألف جنيه) وفقا لما يلي :

أولا - الاستخدامات الجارية :

قدرت الاستخدامات الجارية للسنة المالية ١٩٨٠ بمبلغ ١٤٥٧٠٠٠ جنيه (مليون وأربعمائة وسبعة وخمسون ألف جنيه) موزعة على الأبواب التالية :

(أ) جملة الباب الأول - الأجور بمبلغ ٤٩٢٠٠٠ جنيه

(ب) جملة الباب الثاني - النفقات الجارية والتحويلات الجارية بمبلغ ٩٦٥٠٠٠ جنيه

ثانيا - الاستخدامات الرأسمالية :

قدرت الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٨٠ بمبلغ ١٠٨٧٠٠٠ جنيه (مليون وستمائة وسبعة وثمانين ألف جنيه) موزعة على الأبواب التالية :

(أ) جملة الباب الثالث الاستخدامات الاستثمارية بمبلغ ١٥٠٠٠٠٠ ج .

(ب) جملة الباب الرابع التحويلات الرأسمالية بمبلغ ١٨٧٠٠٠ ج .

ثالثا - الإيرادات الجارية :

قدرت الإيرادات الجارية للسنة المالية ١٩٨٠ بمبلغ ١٤٥٧٠٠٠ ج (مليوز وأربعمائة وسبعة وثمانون ألف جنيه) موزعة على الأبواب التالية :

جملة الباب الثاني - الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية بمبلغ ١٤٥٧٠٠٠ ج .
منه مبلغ ٦٠٧٠٠٠ ج إعانة سد عجز .

رابعا - الإيرادات الرأسمالية :

قدرت الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٨٠ بمبلغ ١٦٨٧٠٠٠ ج (مليون وستمائة وسبعة وثمانون ألف جنيه) موزعة على الأبواب التالية :

(أ) جملة الباب الثالث - الإيرادات الرأسمالية المتنوعة بمبلغ ١٠٠٠٠٠٠ ج .
(ب) جملة الباب الرابع - القروض والتسهيلات الائتمانية بمبلغ ٦٥٨٧٠٠٠ ج .
منه مبلغ ٨٥٧٠٠٠ ج قروض من الخزينة العامة .

(المادة الثانية)

تسرى أحكام التأشير العامة المعمقة بقانون ربط الموازنة العامة للدولة على هذه الهيئة .

(المادة الثالثة)

يجوز لوزير المالية أو من يفوضه تعديل أبواب موازنة الهيئة بما يترتب على تطبيق إهانة الالاء الإضافية للعاملين من إعباء .

(المادة الرابعة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويحمل به من أول يناير ١٩٨٠

يبصم هذا القانون بإنشاء الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٨ ربيع الأول سنة ١٤٠٠ (٢٦ يناير سنة ١٩٨٠)

أنور السادات